

الهجرة والتنمية الجهوية والمحلية

عمر بالهادي

أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والا.

مداخلة بالمهدية - المرصد الجهوي للتنمية - ولاية المهدية
تونس في 10 نوفمبر 2004

تكتسي الهجرة، سواء الداخلية أو الدولية، أهمية بالغة. التنمية الجهوية والمحلية فهي يمكن أن تمثل الحافز أو العائق حسب الوضع المحلي والظرف. وسنقتصر هنا على بعض الأفكار تختزل بعض وجوه إشكالية العلاقة بينهما نظرا لضيق الوقت وتشعب المسألة. تتميز الهجرة الداخلية في تونس بقدمها حيث تدعمت أو إنطلقت مع الاستعمار في بعض المناطق في شكل نزوح ريفي أساسا واتخذت منذ الإستقلال عدة أشكال كالهجرة بين المدن والهجرة الدولية ثم الهجرة الموسمية في اتجاه بعض المراكز الحضرية الأكثر دينامية وأخيرا الهجرة التناوبية أو الذهابية بين المدن الهامة ومحيطها المباشر والقريب من مدن صغيرة وأرياف تبعا لتطور المجتمع والإقتصاد وتفاوت مسوى التنمية في الجهات.

ولابد من الإشارة الى أن العديد من المعطيات تهم أساسا البلاد التونسية ككل مع التعرّيج على بعض البيانات التي تهم المنطقة مباشرة حسب توفرها. هذا وان جل المعطيات المستخدمة في هذه المداخلة مستقاة من مختلف التعدادات السكانية للمعهد الوطني للإحصاء وخاصة الأخير (1994)، الدراسة الإستراتيجية حول الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية التي قمنا بها سنة 1996، الدراستين التي قام بهما مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية وتم نشرهما في كراسات المركز سنة 1995 و 1996 حول الهجرة الدولية في البلاد التونسية تجاه أوروبا والهجرة بمنطقة المهدية.

سنعرض في البداية الى بعض مظاهر الهجرة الداخلية ثم سنتناول جوانب من الهجرة الدولية لنتهي في الأخير بإشكالية الهجرة والتنمية الجهوية والمحلية.

أ - الهجرة الداخلية

من أهم سمات الهجرة في الفترة الراهنة تراجع الأنماط التقليدية من نزوح ريفي وهجرة موسمية تقليدية وهجرة بعيدة دائمة في الوقت الذي ظهرت فيه أشكال هجرية جديدة وتدعمت أخرى كالهجرة بين المدن والتناوبية وموسمية حديثة مرتبطة بالصناعة والسياحة. كما أن البعد المحلي، إذا ما إستثنينا العاصمة، أصبح طاغيا على الهجرة الداخلية.

1 - قد تراجع التّزوح الريفي وأصبح لا يمثل حالياً إلا 4, 3 % من التيارات الهجرية الداخلية و 2, 5 % من التّموا الحضري بين 1987 - 1994 في الوقت الذي نشه الهجرة بين المدن 87 % أو الهجرة داخل الأرياف: 3.4 % والهجرة أو النزوح المضاد إمن المدينة الى الريف): 7.3 % (وت إ - م و إ - 1996). يرجع ذلك الى الإرتفاع النسبي لمستوى البطالة وتكاليف العيش بالمدن من جهة و تحسن الأوضاع ولظروف العيش بالأرياف وتوحد سوق الشغل الوطنية وتطور إنتقال المعلومة من جهة أخرى. هذا الوضع أفضى إلى تقلص التّزوح الريفي لصالح الهجرة بين المدن.

من جهة ثانية نلاحظ تراجع مستمر لنسب الهجرة الداخلية عامّة التي إنخفضت إلى حدود 3, 3 % بين 1987 - 1994 (9, 3 % بين 1979 - 1984)، أي ما يقارب 0.66 % من التونسيين يهاجرون سنويا من ولاية الى أخرى. أما مكانة ولاية المهدية فهي دون المعدل الوطني 2.2 % بين 1987 - 1994. في الواقع، ومن حيث العدد سجّلت الهجرة الداخلية أدفاقا هجرية متزايدة من عشرية لأخرى إذا ما إعتبرنا الحجم المطلق للمهاجرين) على مستوى القطرأ وكذلك المنطقة. ومرد هذا التّراجع نجد التقلص النسبي لفوارق بين الجهات وتجانس نسب البطالة بين مختلف المنطق ومقاومة السكن العشوائي حدّ من الهجرة البعيدة ودعمّ التّنقلات المحلية.

2 - أصبحت الهجرة المحلية العنصر الأهم من الحركية الهجرية حيث تمثل نسبة و متزايدة من الأدفاق الهجرية. فالهجرة بين المعتمديات تمثل 40 % من التّنقلات والهجرة بين الولايات تصل الى 79 % من الحركة الهجرية خلال الفترة 1987 - 1994 (وت إ - م و إ 1996)2.

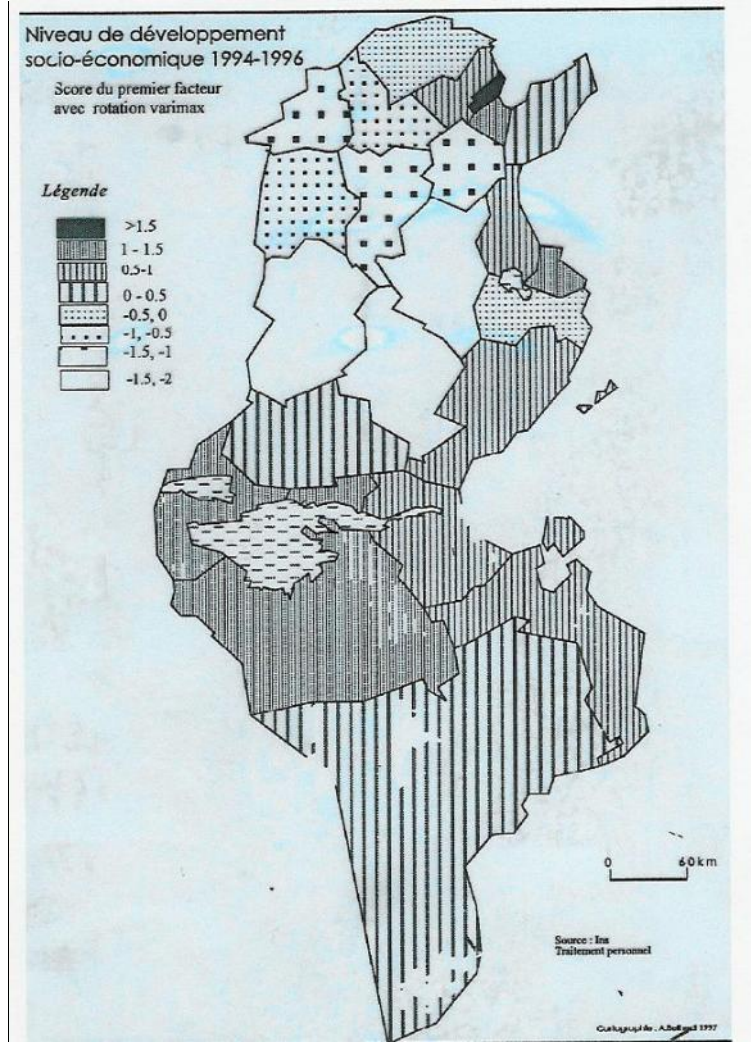
النزوح اصبح محليا بالأساس حيث أنّ 84 % منه يقع داخل الولايات شأنه في ذلك شأن الهجرة بين المدن حيث تصل النسبة الى 74 % وهي نسب تبيّن الطابع المحلي للهجرة الداخليّة.

ولا تزال العاصمة تمثل أهم قطب للهجرة الداخليّة حيث تستقطب 53 % من المهاجرين في حين تتميّز جلاّ المدن المتوسطة والصّغرى بحصيلة هجرية سالبة. وتستقطب المناطق المجاورة للولايات بين 30 و 40 % من الهجرة.

3 - تمسّ الهجرة الشباب (1. 47 % من المهاجرين سنهم بين 20 - 39 64. 31 % من السكان) وخاصة الذكور حيث نسبتهم 55.4 % من المهاجرين بين 1987 - 1994 لإنعدام هياكل إستيعاب العنصر النسائي بالجهات المستقطبة من حيث السكن. وترتفع نسبة الهجرة لدى المتعلمين أكثر من غيرهم فنسبة الهجرة تتضاعف بإرتفاع المستوى التعليمي: 4 % في الإبتدائي، 7 % في الثانوي و 18 % في العالي (وت إ - م و إ 1996).

1- حيث كانت لاتهم إلا 35016 مهاجرا سنويا في الخمسينات، ووصلت الى 35900 بين 1966 - 1975 و 58047 بين 1979 - 1984 و 57858 بين 1987 - 1994 (التعداد الأخير 1994، المعهد الوطني للإحصاء).

2- تتوزع الهجرة الداخلية كما يلي: 65 " داخل المعتمديات، 35 % بين المعتمديات، 13.8 % داخل الولايات، 21.8 % بين الولايات، 7.5 % داخل الجهات الكبرى و 13.6 % بين هذه الجهات (وت إ - م و إ 1996).



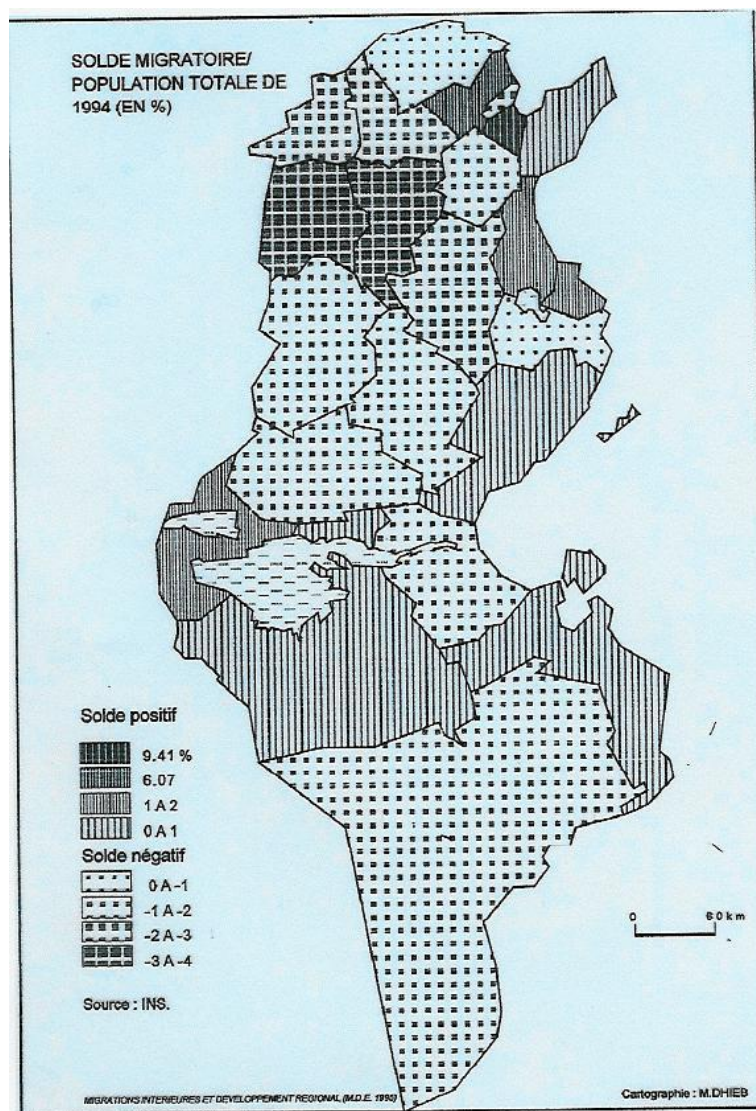
4 - يعكس تطور الهجرة الداخلية خلال مختلف الفترات المتتالية منذ الاستقلال الدينامية المجالية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المناطق وسياسة التنمية الجهوية المتبعة ومستوى الفوارق الجهوية والتي أفضت مجتمعة الى إنقلاب التيارات الحضرية و تغيير وجهتها أحيانا.

لقد بينت مختلف الدراسات³ وجود علاقة عضوية بين الهجرة والتنمية الجهوية والمطلب من خلال التكثيف الزراعي والري والذي تطور الخدمات إذ تتميز المناطق المعنية بهذه الحركية بإستقطاب هجري هام في اتجاه الأريف والمراكز الحضرية في شكل هجرة محلية أساسا وكذلك هجرة موسمية وتناوبية. المناطق السقوية والمراكز الصناعية والسياحية تتميز بحصيلة هجرية موجبة ونسب نمو مرتفعة خاصة خلال المرحلة الأولى من بعث المشاريع والتي تتطلب يد عاملة وفيرة ومؤهلة.

3- دراسة الجامعة العربية « Remplod » حول الهجرة ، الدراسة الإستراتيجية حول الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية 1996 . وزارة التنمية الاقتصادية - المعهد الوطني للإحصاء.

وقد مكنت التنمية الجهوية من خلق فرص جديدة للتشغيل مما ساهم في التقليل من حدة الهجرة وتجلت كذلك في النهوض بالبنية الأساسية وتنويع القاعدة الاقتصادية لتطوير القطاع السفوي وتربية الماشية، تطوير الصناعات الغذائية، النهوض بالقطاع السياحي (...). وساهمت البرامج الجهوية للتنمية في تحسين ظروف العيش بالأرياف وخلق عدة مواطن شغل وكانت في عدة حالات حافزا على حركة رجوع المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية أن الحضائر الجهوية ساعدت على الاستقرار والحد من الهجرة والنزوح.

5 - نبرز دراسة الهجرة منذ السبعينات أن ولاية المهدية تتميز بحصيلة هجرية لولايته الساحل الأخرى وصفاقس وربما تغيرت الوضعية خلال السنوات الأخيرة وهو ما سيبينه تعداد السكان الـ

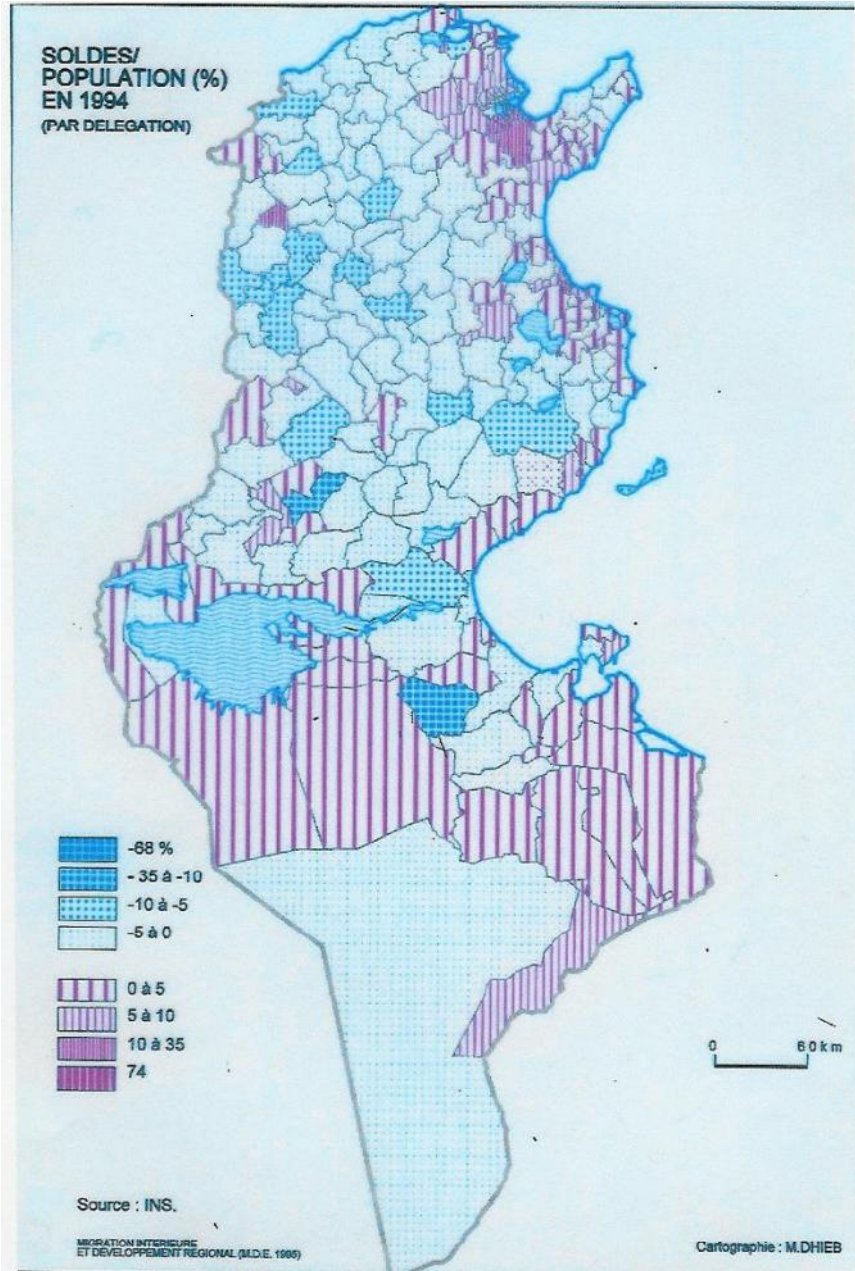


الحصيلة الهجرية السنوية لولايات الساحل وصفاقس 1969 - 1994

1994-1987	1984-1979	1975-1969	الولايات
-----------	-----------	-----------	----------

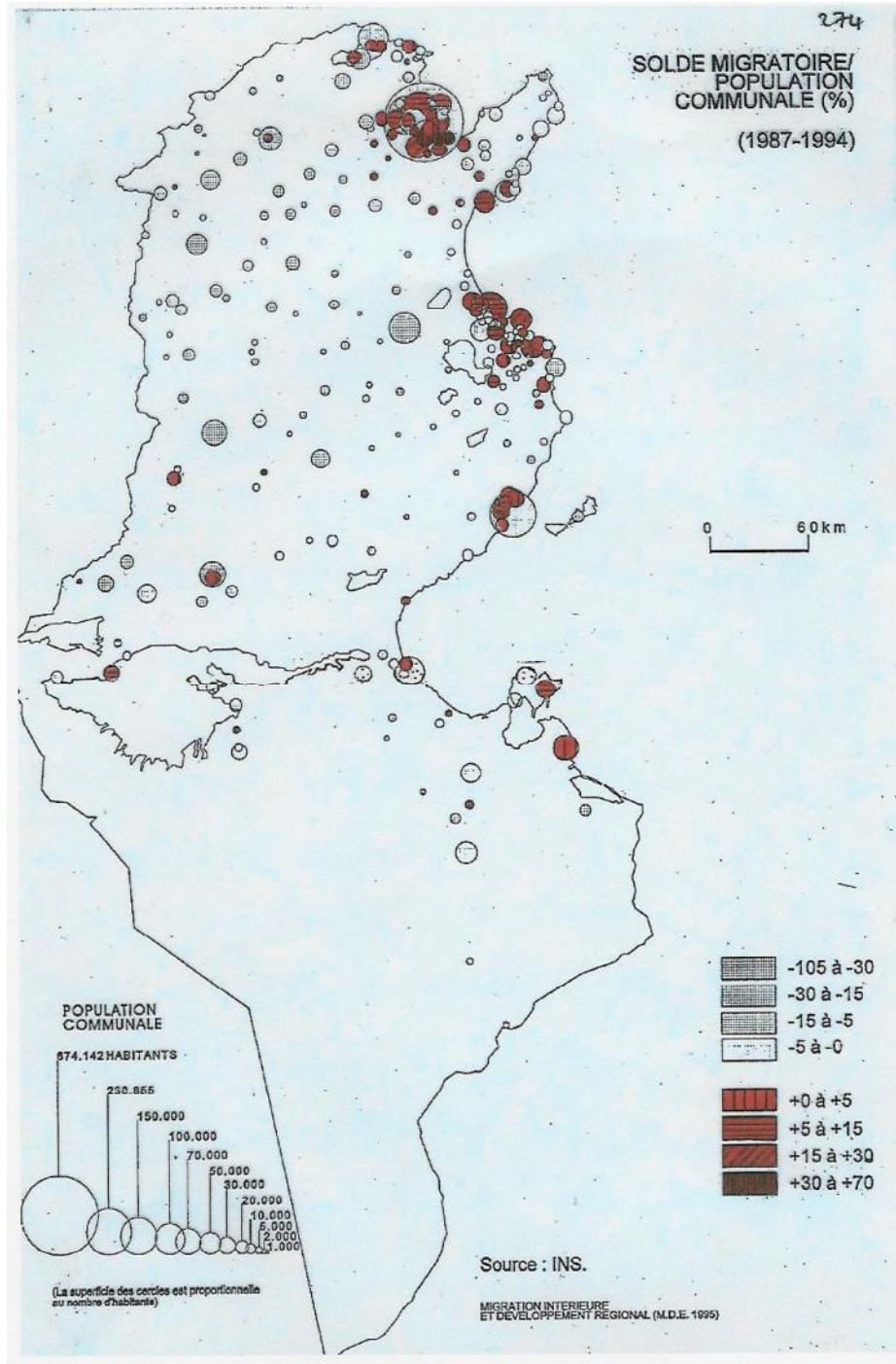
1646	1158	59	
1006	670	1017	المنستير
-414	-176	374	المهدية
1490	124	-388	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء. الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية 1996. وزارة التنمية الاقتصادية - المعهد الوطني للإحصاء 1996



6 - تنقسم الولاية الى قسمين: المنطقة الساحلية وتتميز بنسبة تحضر مرتفعة وبالتالي سجلت حصيلة هجرية موجبة ولو بأعداد محدودة والمنطقة الداخلية التي تتميز بطابع ريفي وأهمية النزوح والهجرة وتقترب أكثر من النمط الداخلي لجهات القيروان وسيدي بوزيد. هذا السلوك

الهجري المتباين يستوجب وضع برامج تنموية مختلفة تبعا لإشكالية كل منطقة. أما على مستوى المدن (البلديات) فيمكن القول أن كافة مدن الجهة سجلت حصيلة سلبية وهي بذلك غير قادرة حتى على شد سكانها إليها.



7- من أهم أسباب الهجرة الداخلية نجد ثلاثة أساسية:

* **تفاوت مستوى التنمية** بين الولايات من جهة وبين المدن والأرياف من جهة ثانية حيث تتميز المناطق الساحلية والمدن بال جذب فكلما ارتفع مستوى التنمية كانت الحصيلة الجهوية موجبة ومرتفعة .

* **الحياة المهنية** : يكمن هذا العامل وراء ما يناهز 50% من التيارات الهجرية الداخلية⁴ سواء كان ذلك بحثا عن العمل أو في إطار الحياة المهنية (التنقل والترقية والتقاعد...) وبينت الدراسة أن نسبة بطالة المهاجرين متدنية حيث تقلّ غالبا عن نصف النسبة العامة في منطقة . وقد بين التعداد الأخير أن 37.8% من المهاجرين بين الولايات هم مشتغلون وأن 40% منهم يعملون في قطاع الإدارة والخدمات المشتركة التعليم والصحة والحماية والأمن أساسا) في إطار النقا أو الترقية أو التقاعد أو الرجوع الى مسقط الرأس⁵ أو ت إ - م و إ - (1996).

* **المسكن** : يمثل المسكن حافزا هامًا للهجرة والتنقل كما أنه يشكل عاملا أساسيا للإستقرار حيث ان الاستبيانات المجرأة سنتي 1989 و 1991 بينت أن 30% من الهجرة مردّها المسكن⁶. فالوصول على المسكن يمثل حافزا هامًا للإستقرار النهائي للأسرة ولا تقع الهجرة بعد ذلك إلا في حالات محدودة جدًا وعند الضرورة ترتبط أساسا بالحياة المهنية أو العائلية.

8 - وللهجرة الداخلية دور سياسي وإجتماعي أساسي دعم الترابط والتضامن بين مختلف القطاعات والفئات والجهات والأقاليم من خلال مساهمة المناطق الأكثر تطورا في التخفيف من حدة البطالة في المناطق الأخرى الأقل حظا عن طريق توفير مواطن الشغل القارّ والموسمي والتحويلات المالية للمهاجرين ومن خلال مساهمة الهجرة في دعم الحركية التنموية في مراكز الإستقطاب وتعديل التوازنات الديمغرافية والإقتصادية. تساهم الهجرة الداخلية ر شعور الإنتماء الى مجموعة بشرية واحدة والثقاف وصل الإنتماء الوطني.

9 - لا بد من الإشارة في نهاية هذه النقطة الى تطور الهجرة الموسمية الحديثة كظاهرة جديدة و . في الواقع قديم - جديد من الهجرة في الآن نفسه حيث أصبحت ترتبط بالأنشطة الإقتصادية الحديثة كالصناعة والسياحة والتجارة أكثر من الأعمال الفلاحية التقليدية كما كانت . في السابق.

وتطور الهجرة الموسمية الحديثة ينتزل في الواقع ضمن إستراتيجية أسرية بموازاة مع تطور الوضع الإقتصادي بالبلاد وبالمناطق. و هذه الهجرة الموسمية في هجرة فرد أو أكثر من الأسرة لمدة قصيرة للعمل الموسمي في الفلاحة أو في السياحة أو التجارة ؛ حين يبقى الأفراد المتبقين من الأسرة على عين المكان. هذا النمط الجديد برز منذ سنوات ويفسر الى حد كبير تراجع الهجرة النهائية عموما (أنظر أعلاه).

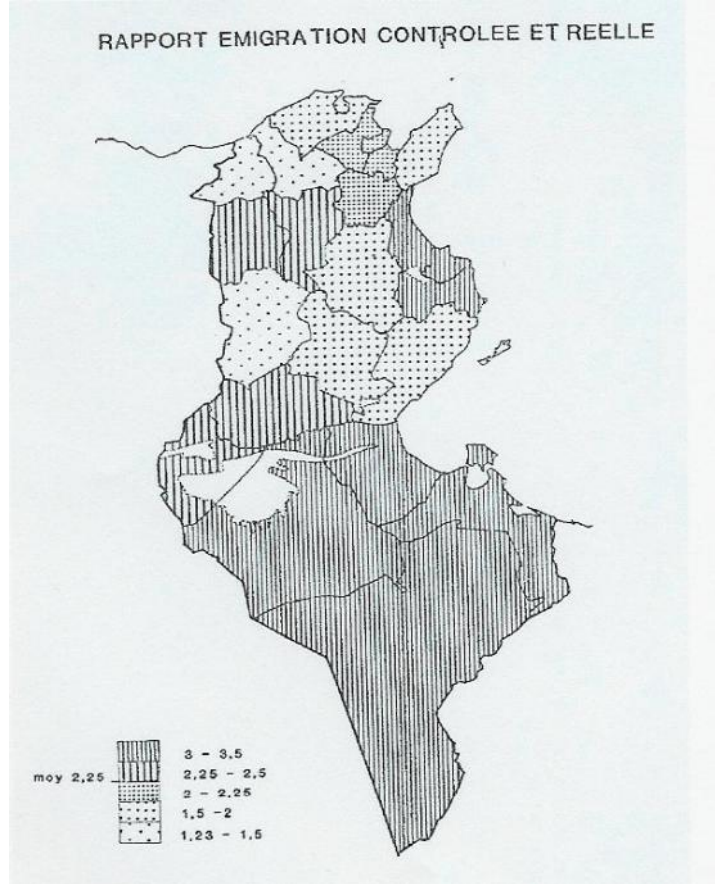
4- الدراسة الإستراتيجية حول الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية 1996 . وزارة التنمية الإقتصادية - المعهد الوطني للإحصاء.

5- بين الإستبيان للسكان والشغل الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء سنة 1989 أو 1991 أن 22.5% من الذين غادروا ولايتهم هاجروا بحثا عن العمل وان 23% في إطار الحياة المهنية.

6 - تم هذه الظاهرة اصاسا العاصمة التي تنقسم الى ثلاث ثم اربع ولايات والتي يعتبر فيه الذين يغيرون مكان إقامتهم عبر الأطر الإدارية كمهاجرين بأتم معنى الكلمة.

ب - الهجرة الدولية

لقد شكلت الهجرة الدولية المتنفس الأساسي منذ مطلع الستينات وخاصة منذ منتصف الستينات و. مطلع السبعينات (1962 - 1972) إلا أن الحدود الأوروبية بدأت توحد في وجه هذه الهجرة بإستثناء تسوية بعض الأوضاع أو تشجيع الهجرة الأسرية و التي تتمثل في إلتحاق باقي أفراد العائلة برئيسها المهاجر. وأصبحت الهجرة العشوائية أو غير المنظمة، ولو أنها محدودة العدد، طاغية أحيانا بالنسبة لبعض البلدان⁷. ولا بد من الإشارة في هذا الباب الى أهمية الهجرة متساكني المنطقة وخاصة من المهديّة والشابة نحو إيطاليا نظرا لأهمية الصيد البحري وقرب المنطقة وقدم العلاقات بين الجاليتين (ع بالهادي - 1996). وأمام هذا الوضع فإن إشكالية الهجرة الدولية أساس في كيفية الإنتفاع من هذا الصنف من الهجرة والعمل على إدماج المهاجر في مجتمعه سواء كان ذلك في بلد الإستقبال أو في بلده الأصلي وجعله يقوم بدور فعال وإيجابي ومؤثر في عملية التنمية الوطنية والجهوية والمحلية.



1 - أهمية الهجرة وطبيعتها

7- يمكن ذكر الهجرة تجاه ليبيا والتي خضعت لتغير العلاقات بين البلدين وكذلك هجرة الأطر نحو بلدان الخليج خاصة قبل الحرب الأولى كما تجدر الإشارة الى أهمية الهجرة غير المنظمة تجاه إيطاليا والتي إكتست أهمية مه بداية الثمانينات.

تمثل المنطقة نسبة لا يستهان بها من المهاجرين تصل الى 7.9 % وتعد هذه النسبة من أعلى النسب بعد العاصمة وولايات الجنوب (خاصة مدينين وقابس) ولاية المهدية ما يقارب 40 % من مهاجري منطقة الساحل والذين يتوجهون بالأساس نحو فرنسا، ألمانيا وإيطاليا⁸.

هذه الهجرة الدولية هجرة فردية وشبابية بالأساس. 76 % من الهجرة فردية و 19.2 % فردية في البداية ثم تلاحق الأسرة بؤنيسها بعد ذلك عندما تقع تسوية الوضع بمكان الإقامة. تتكون هذه الهجرة من يد عاملة غير مؤهلة عموما حيث تصل نسبة غير المؤهلين عند الهجرة طبعا الى حدود 75 %. وتتميز الهجرة الدولية بالمنطقة بأهمية البحارة والصيادين إيطاليا وخاصة منطقة ماتزارا دال فالو (Mazzara del Vallo) حيث نجد هناك جالية هامة من المهدية والشابة أساسا يرجع توطنها الى عذنين أو أكثر. كما تجدر الإشارة الى أهمية الهجرة غير المنظمة حيث أبرزت الدراسات ان الجالية في الخارج تمثل مرة 2.25 تقريبا حجم الهجرة المنظمة وتصل هذه النسبة في منطقة المهدية الى 3 مرات أو أكثر (م د ب إ - الهجرة الدولية، 1996).

2 - أهمية التحويلات المالية

تصل التحويلات المالية لفائدة المنطقة الى حدود 165 د/الشهر/المهاجر وهو ما يعادل 33.6 د/الفرد الواحد 1991 17 % من حجم إتفاق السنوي للفرد وتعد ثاني منطقة بعد الجنوب من حيث كثافة التحويلات المالي والذي تد بعض الولايات الى 21 % كمدنين وقابس مثلا في حين أن المعدل الوطني هو في حدود 7.7 %. وقد بينت الدراسة أن حجم الإتفاق الفردي قد تضاعف بعد الهجرة مرتين ونصف (2.45) عما كان قبل الهجرة كمعدل وطني أكثر (م د ب إ - الهجرة الدولية، 1996). وتمثل المنطقة 5 % من المبالغ المرسلة من الخارج يمثل البريد 50.9 % من التحويلات المالية في حين يمثل رجوع المهاجر 20.2 % من هذه المبالغ أما الإرسال عن طريق مهاجر آخر 19.3 % وأخيرا القنوات البنكية تصل الى 7.9 %.

3 - الإستثمار

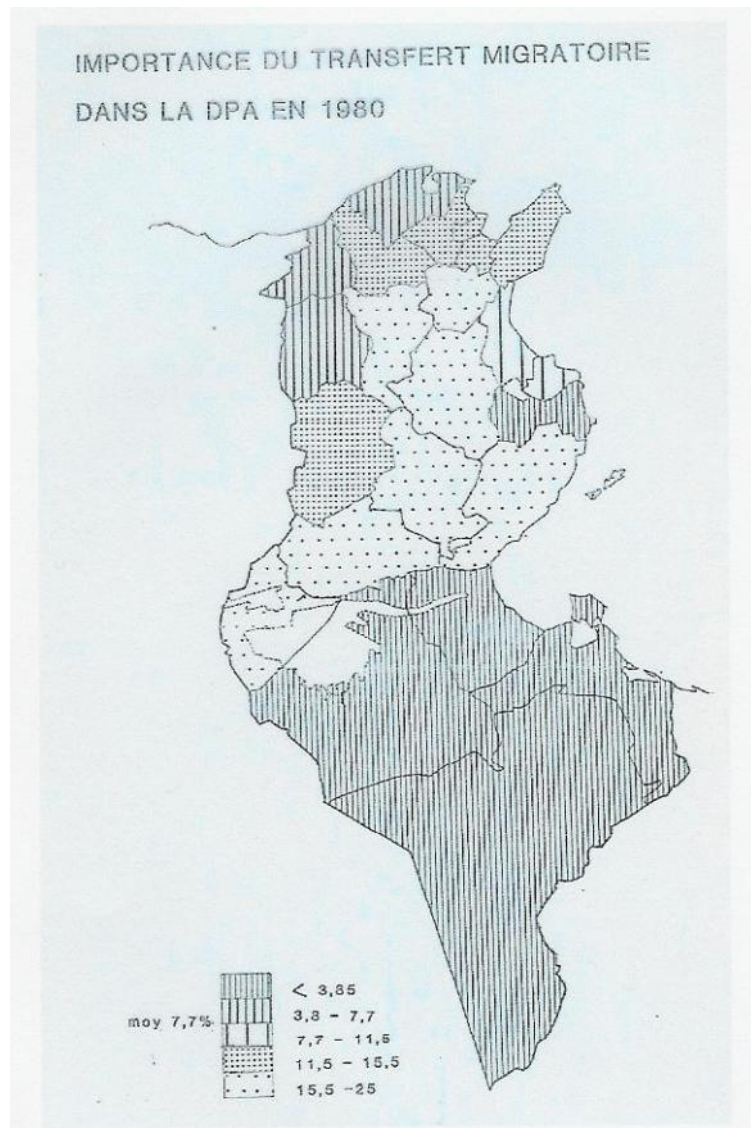
تمثل ولاية المهدية ما يقارب 5 % من الإستثمار المجر عن الهجرة: 5 % من مجموع المشاريع التي تم بعثها من طرف المهاجرين ومواطن الشغل المستحدثة وحجم الإستثمارات المرصودة والإعفاءات المترتبة عن الهجرة. كما أبرزت الدراسة المجرأة على المنطقة 1993 أن سدس المشاريع تم بعثها من طرف مهاجرين بتمويل ذاتي (50 %) بالأسرة والأصدقاء (39 %) والبنوك بما في ذلك رؤوس المال الأجنبية أكثر (م د ب إ - الهجرة الدولية، 1996).

ما يقارب 43 % من المشاريع الدجزة ترتبط غالبا بمهنة المهاجر وتتمثل هذه المشاريع أساسا شراء العقارات: 13.2 % والتكثيف الفلاحي والغراسات والري:

⁸ - لا بد من الإشارة الى أهمية الهجرة غير المنظمة نحو إيطاليا وتم هذه الهجرة أساسا الصيادين والبحارة.

⁹ - يمثل البريد والبنوك مجتمعة 56 % في منطقة الشابة، أنظر ع المكور 1992. أما في سيدي علوان فتصل النسبة الى 77 % أنظر الهجرة الدولية. مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية - م د ب إ (CERES) - 1996.

10 %، شراء أراضي زراعية: 7.8 % وأخيرا الخدمات: 18.2 % (م د ب إ إ - الهجرة. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ، 1996).



4 - عوامل الهجرة

تعتبر العوامل الاقتصادية العنصر الأساسي في الهجرة وتتمثل في البحث عن عمل بالنسبة للعاطلين أو الذين هم بصدد البحث عن أول لهم من جهة وكذلك تحسين الدخل بالنسبة للمشتغلين من جهة ثانية.

عوامل الهجرة وأصناف المهاجرين

أصناف المهاجرين	عوامل الهجرة
-----------------	--------------

المشتغلون:	46.3	المشتغلون العرضيون:	1.8 %	العاطلون عن العمل:	28.6 %	الطلبة:	14.3 %
البحث عن شغل:	47 %	تحسين الدخل:	29.7	%	التكوين والدراسة:	20.6	%

- من أهم أسباب الهجرة الداخلية والدولية نجد ثلاثة أساسية:
* **تفاوت مستوى الأجور بين البلاد التونسية والبلدان المستقبلية أساسا** ارق الدخل يمثل المحفز الأساسي للهجرة الدولية.

* **الحياة المهنية** : يكمن هذا العامل وراء ما يناهز 57 % من الهجرة الدولية¹¹ سواء كان ذلك بحثا عن العمل أو سعيا وراء تحسين الأجر بالنسبة للمشتغلين وقد بينت الدراسة التي أجريت في منطقة الشابة والمهدية ان 81.4 % من المهاجرين الى إيطاليا أساسا هاجروا لدواعي إقتصادية (م د ب إ - 1996).

في النهاية يمكن أن نقول إن إشكالية الهجرة الدولية : في هذه المرحلة بالذات، نظرا الى توقف هذا النوع من الهجرة ومحدوديتها، إمكانية توظيف إمكانات المهاجر وجعله عنصرا فعالا وإيجابيا في عملية التنمية الوطنية والجهوية والمحلية بحكم الخبرة المهنية المكتسبة خلال فترة الإقامة والعمل بالخارج من جهة وأهمية التحويلات المالية وإعتناق العقلية التحديثية من جهة ثانية.

ولا يمكن أن نتعمق أكثر في مختلف جوانب الهجرة الدولية نظرا لأن أبواب عديدة أخرى لم نتطرق لها و كذلك للوقت المحدد لهذه المداخلة. ولا يسعنا في النهاية إلا أن نخرج ولو بعض وجوه إشكالية الهجرة والتنمية الجهوية والمحلية.

ج - إشكاليات الهجرة والتنمية

دائما التنمية الجهوية والمحلية العنصر الأساسي للتحكم في الهجرة بمناطق الإنطلاق والإرسال ومساندة ومعاودة مناطق الإستقطاب والإستقبال بغية إدماج الوافدين عليها وإستيعابهم وتجنب التأثيرات السلبية للهجرة في المنطقتين (الإرسال والإستقبال).

* هناك علاقة عضوية بين مختلف أنماط الهجرة وأشكالها وأنساقها. فالهجرة الداخلية غالبا ما أفطت الى هجرة دوا (75.7 %) وفي المقابل فإن إستقرار المهاجرين خارج بعد رجوعهم الى الوطن بصفة نهائية أو خلال هجرتهم يكون بنسبة كبيرة في مناطق ومدن أخرى غير التي إنطلقوا منها في البداية: 58.4 % كما أن 22.8 % يستقرون بنفس الولاية و 8.5 % في ولايات أخرى.

أما دواعي الإستقرار خارج مناطق الإنطلاق فتتمثل في الدينامية الإقتصادية للمناطق والمدن (24 %) والمردودية الإقتصادية التي تتمتع بها هذه المواضيع (16 %) سواء كان ذلك

11- الدراسة التي قام بها مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والإجتماعية حول الهجرة الدولية في اتجاه أوروبا 1992 والتي تم نشرها بكراسات المركز عدد 16 1996. أنظر كذلك الدراسة التي قمنا به في المهديّة سنة 1993 ونشرت بكراسات المركز عدد 15.

للإقامة أو لبعث مشاريع كأن الهجرة تولد الحركية المجالية. فحوالي 75.5 % من المهاجرين قاموا بمشاريع خارج المنطقة التي إنحدروا منها في الوقت الذي نجد فيه 60 % قد غيروا حي الإقامة في نفس المدينة تحسين نوعية المسكن الذي غالبا ما يكون في شكل فناء. ما أن الإرتفاع المتزايد لكلفة العيش بالمدن الكبيرة وحتى المتوسطة من ناحية وتطور وسائل النقل من جهة أخرى أديا الى تطور أشكال جديدة من الهجرة تتمثل في الهجرة الموسمية في إطار استراتيجية أسرية متكاملة (أنظر أعلاه) وكذلك الهجرة التناوبية أو الذهائيبية التي تربط المدن الصغيرة والأرياف المجاورة بأهم المراكز الحضرية. كل هذه الأنماط الهجرية تعكس تطور المجتمعات الجهوية والمحلية والإقتصاد المحلي والجهوي وتعبر تأقلم المجتمع المحلي مع المعطيات الإقتصادية والسياسية والثقافية.

* تعتبر الهجرة الموسمية والتناوبية بديلا عن الهجرة الداخلية النهائية حيث تمكن من الترابط الإقتصادي والتكامل المجالي (بين مختلف المناطق) والزمني (بين مختلف المواسم: جني الزيتون - السياحة...) والقطاعي (بين الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة...) من جهة وبين المدن والأرياف من جهة أخرى. وتفضي هذه الهجرة بدورها إلى الحد من الهجرة النهائية والبعيدة وتبعاتها السلبية.

أن للحركية المحلية تأثيرات إيجابية على التنمية الجهوية والمحلية وتساعد على المحافظة على التوازنات المجالية والقطاعية داخل نفس المنطقة و كذلك بين مختلف الجهات والإقليم في القطر الواحد مما يستوجب تشجيعها وتنظيمها كلما كان ذلك ممكنا.

* لطالما إعتبرت الهجرة وحتى الى وقت قريب، سواء كان ذلك في تونس أو في العالم، في نظريات ومناهج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتهيئة الترابية ظاهرة سلبية وجب دائما العمل على الحد منها بكل الوسائل والطرق والإساليب الممكنة والمتاحة. وهنا يمكن أن نتساءل هل أنه من المنطقي أن تتطور المجتمعات المحلية والجهوية، وحتى القطرية أن شئنا في عزلة عن محيطها ودون هجرة. طبعا حتى ولو توفرت الموارد لكل منطقة على حدة يفي بحاجيات

فالهجرة ماهي الا حركة طبيعية لتعديل التوازنات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية والوصول الى توازن نسبي بين الموارد والحاجات، بين الإستهلاك والإنتاج، بين ماهو ممكن وماهو مؤمل سواء كان ذلك على مستوى المجتمع المحلي أو المنطقة أو القطر.

- فالهجرة ظاهرة سلبية أحيانا يجب الحد منها نظرا لما لها من تبعات وخيمة أساسا في إختلال التوازنات الديمغرافية وفقدان الطاقات الحية للمنطقة (شباب ومتعلمين وباعثين) وابتعاد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم البعض وتراجع بعض الأنشطة المميزة للمنطقة أو الزراعة وكذلك عزوف شرائح إجتماعية كالشباب أحيانا عن العمل...

- والهجرة كذلك ظاهرة إيجابية أحيانا أخرى يتحتم تدعيمها وحتى العد إقتضت الحاجة لذلك لها من تأثيرات إيجابية على المنطقة والمجتمع المحلي، أساسا في التخفيف من الضغط على الموارد المحلية والجهوية وتمكين المتساكنين من آفاق

تكون أرحب (على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي...) في إطار المجموعة الوطنية أو الدولية ولما لا، تمكنهم من إغتنام فرص لا تتوفر غالبا على عين المكان وفي حيز محدود جدا وتسمح لهم بالتنوع المهني والثقافي وتحسين الوضع الفردي والأسري وكذلك الإنصهار في المجموعة الوطنية وفي النسق-العالم عن طريق الهجرة الداخلية أو الدولية...

فقد بينت الدراسة التي قام بها معهد البحوث والدراسات حول السكان (IREP) الهجرة نقسم الى قسمين : هجرة إختيارية إيجابية تصل نسبتها الى 19.6% وهجرة إضطرارية سلبية أحيانا (على الأقل فب البداية) تصل الى 40.4% في حين ان ربع المهاجرين منقسم بين الجوانب السلبية والإيجابية (25.5%) أو لهم إنطباع غير واضح (ع بالهادي، 1994). وخلاصة الفكرة هنا هي ولئن لايزال الإضطرار للهجرة سائدا في بلادنا فان الدوافع الإختيارية للهجرة وبالتالي التبعات الإيجابية لا جدال فيها.

كما يتجلى من خلال مختلف التحليل لكل من الهجرة الداخلية والدولية على السواء أن **الدواعي الإقتصادية لاتزال العوامل الأساسية** (البحث عن العمل، تحسين الدخل والوضع. أنظر أعلاه) مما يجعل جانب الإضطرار لايزال طاغيا على هذه الحركة الديموقراطية والمجالية.

* إن التطور الطبيعي للمجتمع الوطني، الجهوي أو المحلي هو **إتجاه التحول الإقتصادي والمهني والإجتماعي لفائدة الأنشطة غير الفلاحية والأنشطة العصرية خاصة وأن نسبة الفلاحة لا تزال الى حد أن مرتفعة حتى على المستوى الوطني (25%) وبالأحرى على نطاق المنطقة (40%)**. فهو تحول لامناص منه عاجلا أو آجلا ويتخذ شكلين لا ثالث لهما كلاهما يستوجب تصورا محددا للتنمية الجهوية والمحلية ومنها معينا معالجة مسألة الهجرة وتوظيفها:

أ - **تحول عن طريق الهجرة خارج المنطقة** يكون دائما لصالح السواحل والمدن الكبرى¹² مما يستوجب تدعيم مراكز الإستقطاب لتلافي التأثيرات السلبية المنجرة عن الهجرة كل من مناطق الإستقطاب والإرسال.

ب - **تحول مهني على عين المكان داخل المنطقة** وهو ما يتطلب تدعيم المراكز الحضرية المحلية والجهوية وتشجيع الهجرة المحلية والتأويبية داخل نفس المنطقة.

وأمام هذا التحول الإقتصادي والمهني المحتم من المستحسن أن يتم على عين المكان داخل المنطقة على المستوى الإقليمي والمحل ولفائدة المدن المحلية والجهوية أساسا بما في ذلك إن لزم الأمر تشجيع الهجرة المحلية والتأويبية وتنظيمها من خلال تدعيم التنمية الجهوية وتنويع الأنشطة الإقليمية وتوفير المعلومة (خاصة سوق الشغل والطلبات والعروض والتخصصات...) في الوقت والمكان المناسبين.

* **ويتطلب العمل التنموي توظيف عناصر ثلاثة تمثل أدوات أساسية لتعديل وتوجيه الثيارات الهجرية (التوجيه المجالي والقطاعي) والتحكم في ديناميتها: الإستثمار والتشغيل**

12 - لا يمكن الحديث حاليا عن الهجرة الدولية التي لم تعد ممكنة إلا بنسبة محدودة جدا وإنتقائية تجاه بعض الدول دون غيرها

والسكن. فقد بينت عدة الدراسات وجود علاقة عضوية بين كثافة الإستثمار إجم الإستثمار للفرد الواحد) ونسبة البطالة ومستوى الإنفاق السنوي للفرد وحجم القيمة المضافة لكل منطقة سواء كانت فلاحية، صناعية أو خدماتية (ع بالهادي 1992 1998).

الخاتمة

في الخاتمة، يمكن أن نركز على ضرورة تغيير النظرة التقليدية للهجرة فالمجتمعات المتطورة تتميز غالبا بحركية كبيرة على المستوى المجالي والمهني والاجتماعي وحتى على مستوى مكان الإقامة الذي يقع تغييره عدة مرارة. والهجرة في حد ذاتها ليست لا إيجابية ولا (في المطلق) وإنما تستمد إيجابيتها ووجهتها أو سلبيتها من الظروف المحلية. بعض الحالات تكون الهجرة فيها المخرج الوحيد للأزمة التي تتخطب فيها المنطقة عندما تكون الموارد، بمختلف أنواعها، محدودة ولا يمكن تطويرها.

هذا التغيير في النظرة يجب أن يشمل عقلية المواطن العادي وبه يصبح قادرا أكثر فأكثر على التأقلم بسهولة مع تطور الإقتصاديات الجهوية والأوضاع المحلية وتطور المجتمع بمرونة أكثر مع العمل على الحد من الجوانب السلبية للهجرة وتدعيم الزوايا الإيجابية وتوظيفها في التنمية بمختلف مستوياتها وأشكالها.

ويمكن أن نتساءل في النهاية ما هي ماهية التنمية إذا لم تكن، في الآن نفسه، سهولة التكيف مع الوضع الراهن أو لو كان صعباً) وإمكانية الإستفادة منه قدر الإمكان والوصول لتلك التوازنات المرجوة حسب ما تقتضيه الظروف سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو المجموعة. فلا سبيل أن تتطور كل منطقة على حدة في إستقلالية تامة وبمعزل عن المناطق الأخرى ولو كانت من أكثر المناطق تطورا ومواردا ويمكن أن نأخذ مثال أكبر دولة وأكثر منطقة تطورا في البلاد أو في بلدان أخرى. فكل ما في الأمر هي عملية موازنة مقبولة.

كما ان الهجرة، رغم سلبياتها وهي موجودة فعلا والتي يجب العمل دائما على الحد منها، يجب ان تجعل من المهاجر سواء كان في الداخل أو في الخارج عنصرا فعالا ومحركا وطرفا في محيطه ومنطقته ومجتمعه ليصبح عنصر تنمية على المستوى الإقتصادي إبعث مشاريع، خلق مواطن شغل، إستثمار) و عنصر تطوير وتحديث على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي (عنصر تحديث وعصرنة، إدخال عقلية وسلوكيات جديدة...) وفي هذه الحالة فقط يمكن ربط الهجرة بالتنمية المستدامة.

المراجع

بالهادي عمر 2001 6 : حركية وهجرة السكان. ص 379 - 397. أنظمة الحماية الاجتماعية في حوض البحر المتوسط. دراسة لخمسة بلدان حوليات البحر المتوسط - - IPALMA - European Commission.
وزارة التنمية الاقتصادية - 1996 : الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية. دراسة إستراتيجية - 310 ص - 1996. - المعهد الوطني للإحصاء.

- Belhedi A – 1992 : Espace, société et développement. Publication de la FSHS.
- Belhedi A - 1994 : Migration, intégration et dynamique urbaine. pp 55 -78 in « Les migrations intérieures ». IREP, Ministère du Plan et du Développement Régional. Cahier n° 10.
- Belhedi A – 1995 – Emigration extérieure à Mahdia – Chebba. pp : 91-113. in «Migration. Impact socio-économique ». Cahiers du Ceres, n° 15.
- Belhedi A – 1996 : La dimension spatiale et régionale de la migration. Pp : 95-176 in « Migration internationale. Contenu, Effets, enjeux ». Cahiers du Ceres, n° 16.
- Belhedi A – 1996 : Les aspects micro-économiques. Pp : 177-212 in « Migration internationale. Contenu, Effets, enjeux ». Cahiers du Ceres, n° 16.
- Belhedi – 2001 : Les facteurs socio-économiques de la migration. Pp: 233-254 in « Population et développement en Tunisie. La métamorphose », 801 p. direction de J Valin et Th Locoh. Cers Editions.
- INS – 1993 : Enquête Migration-emploi.
- INS – 1995/96 : Recensement général de la population 1994.
- INS- 1989, 1991 : Enquête Population – Emploi.
- Mekaouer A – 1992 : L’impact de l’émigration sur l’espace chebec. 33 p, non publié, ronéo.
- Ministère du Développement Economique – 1996 : Migration intérieure et développement régional. Etude stratégique. INS, 310 p. Direction de A Belhedi, 310 p.

تونس في 10 نوفمبر 2004